

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 18 يناير 2020 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7172



# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 دولة الإمارات واحدة للأمن والأمان

### الإمارات اليوم

03 قانون التعليم العالي.. ضرورة لتعزيز التنافسية

### تقارير وتحليلات

04 دولة الإمارات ومصر.. شراكة استراتيجية

05 الإمارات.. حضور عالمي مؤثر في الطاقة المستدامة

06 تعزيز الاقتصاد العُماني مطلب أساسي في عصرها الجديد

### شؤون اقتصادية

07 الإمارات الأولى إقليمياً والـ 22 عالمياً في الاستعداد الرقمي

### من إصدارات المركز

08 المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة

### إنفوجراف

10 مؤشر الإرهاب العالمي 2019



## دولة الإمارات واحة للأمن والأمان

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر الوجهات المفضلة للعمالة الأجنبية؛ بفضل ما تتمتع به من أمن وأمان، فضلاً عن حزمة من العوامل الأخرى، ومنها أنها باتت أرض الفرص الواعدة، والمقصد الرئيسي للشباب العربي الباحث عن فرص عمل مميزة تؤمن لهم المستقبل الذي يطمحون إليه، ومنها أيضاً ما تحظى به دولة الإمارات العربية المتحدة من مكانة دولية مرموقة؛ بفضل السياسة المنفتحة على العالم التي تتبناها القيادة الرشيدة للدولة، وحرصها الشديد على تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع العالم.

وتؤكد التقارير الدولية، ذات الصلة، مدى ما تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة من أمن وأمان، فقد كشف تقرير مؤشر الإرهاب العالمي، الصادر مؤخراً عن معهد الاقتصاد والسلام، عن أن دولة الإمارات تعد ضمن الدول الأكثر أماناً في العالم من التهديدات الإرهابية، وقد شمل التقرير هذا العام ثلاث دول عربية هي العراق وسوريا واليمن ضمن الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب، بينما احتلت دولة الإمارات المرتبة 130 في المؤشر مع تصنيف المخاطر فيها على أنه «منخفض جداً». وتلك النتائج تُظهر كيف أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر الدول أماناً في العالم، من حيث التعرض لتهديدات إرهابية.

وفي الواقع، فإن هذه ليست المرة الأولى التي تحقق فيها دولة الإمارات العربية المتحدة هذا المستوى المتقدم في مؤشر الأمن والأمان، ففي مارس 2019، أظهرت مؤشرات الأجندة الوطنية التي أعلنتها وزارة الداخلية تصدّر دولة الإمارات عالمياً في مؤشر نسبة الشعور بالأمن والأمان، والتي بلغت 96.1%، متجاوزة بذلك دولاً عربية ومتقدمة اجتماعياً وصناعياً واقتصادياً، كما أظهرت المؤشرات تصدّر الدولة في انخفاض جرائم الاغتصاب والخطف وجرائم القتل العمد ومعدل جريمة السرقة.

ومما لا شك فيه أن ما تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة من أمن وأمان قد جعلها وجهة سياحية عالمية، كما جعل منها منصة إقليمية لاستضافة العديد من الفعاليات والاجتماعات العربية والدولية، التي يتم عقدها بشكل دوري، وهو ما يعكس مدى ثقة المنظمات والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي فيما تتمتع به دولة الإمارات من أمن واستقرار، وهذا الأمر له بطبيعة الحال مردوده الإيجابي الكبير على الاقتصاد الوطني.

إن ما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة من مستوى متقدم للغاية من الأمن والأمان، الذي يغبطها عليه الآخرون، هو حصيلة جهود دؤوبة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما تم تشريعه من قوانين لمواجهة خطر الإرهاب، وهنا تجدر الإشارة إلى قانون مكافحة الجرائم الإرهابية، وهو القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، الذي تضمن عقوبات مشددة على الأفعال والجنايات التي تُرتكب لغرض إرهابي، ومنها قانون مكافحة التمييز والكرهية، وهو القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكرهية والأفعال المرتبطة بازدياد الأديان ومقدساتها، ومكافحة أشكال التمييز كافة، ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير، بالإضافة إلى المبادرات الرقمية لمحاربة الإرهاب والتطرف، والتي تعمل من خلالها دولة الإمارات على محاربة التطرف عن طريق وقف تمويل المتطرفين وتجنيب المقاتلين الأجانب، وتأمين الحدود بين الدول، والحيلولة دون استغلال شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، كأداة للترويج للكرهية والعنف.

وتحقق دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازات متواصلة على صعيد ما تتمتع به من أمن وأمان واستقرار؛ بفضل السياسات الرشيدة التي يتم العمل بها في هذا السياق، في وقت تعاني فيه كثير من دول العالم مخاطر أمنية شديدة، يأتي في مقدمتها الإرهاب، ولا شك أن ما تتمتع به الدولة من أمن وأمان قد جعل منها هذا النموذج الجذاب على الصعيد كافة.

## قانون التعليم العالي.. ضرورة لتعزيز التنافسية

أفردت «مئوية الإمارات 2071» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في عام 2017 بصفتها رؤية شاملة وخريطة طريق لمنظومة العمل الحكومي في الدولة للخمسين عاماً المقبلة، محوراً خاصاً للتعليم؛ نظراً لأهميته في إعداد وتكوين أجيال قادرة على الانسجام مع مستجدات العصر، وتحقيق رؤية الدولة وأهدافها التنموية وطموحاتها في المجالات كافة.

المحور الذي حمل عنوان «تعليم للمستقبل» يركز على مجموعة من الأهداف على مستوى التعليم العام والعالي، ويخصص مجموعة من البنود التي ترمي إلى رفع سوية التعليم الجامعي في جامعات الدولة، بحيث تواكب مخرجاته أحدث التطورات العلمية العالمية، وتكون قادرة على قيادة وتنفيذ المشروعات العملاقة والطموحة التي تطلقها الدولة، وفي مقدمة تلك البنود تعزيز مستوى تدريس العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، ولاسيما في مجالات الفضاء والهندسة والابتكار والعلوم الطبية والصحية، وتعزيز مستوى الاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، وتكوين عقول منفتحة على تجارب الدول المتقدمة، ووضع آليات لاستكشاف المواهب الفردية للطلبة منذ المراحل الدراسية الأولى، وتحويل المؤسسات التعليمية في الدولة إلى مراكز بحثية عالمية.

في هذا السياق جاءت مناقشة المجلس الوزاري للتنمية مسألة إعداد قانون اتحادي بشأن التعليم العالي، يساهم في تحقيق نقلة نوعية في هذا القطاع الاستراتيجي، ويضمن أعلى مستويات الانسجام بين ما تطرحه الجامعات والمؤسسات الأكاديمية من برامج، وما تحتاج إليه الدولة على مستوى القطاعين العام والخاص من تخصصات ومهارات، ويحدّ من التضخم الذي بات ملحوظاً في العديد من المجالات الدراسية، نظراً لارتفاع عدد خريجها وتعدد المؤسسات التعليمية التي تطرحها؛ وهو ما يشكل بالنتيجة جهداً مهدراً بالنسبة للخريجين الذين يواجهون بعد تخرجهم واقعاً قد يكون في بعض الأحيان مغايراً لما كان يدور في أذهانهم من تصورات، وعاملاً ضاعطاً على سوق العمل بشقيه الحكومي والأهلي؛ بسبب عدم وجود الفرص والشواغر الكافية لأعداد الخريجين.

مسألة أخرى تستلزم الالتفات إليها وأخذها بعين الاعتبار أثناء إعداد القانون، وهي تطوير معايير الاعتماد العلمي، خصوصاً تلك المتعلقة بالشهادات العليا «درجتي الماجستير والدكتوراه» التي تصدر من جامعات خارج الدولة على وجه التحديد، والضوابط الخاصة بآليات الحصول عليهما، والشروط الواجب توافرها لاعتماد الجامعات التي تصدر مثل هذه الشهادات وكذلك للاعتراف بالشهادة ومعادلتها، ومن بينها مدة الانتظام الدراسي، وشروط الدراسة عن بُعد، ومنهجيات إعداد الرسائل والبحوث العلمية، وذلك نظراً لما بات يشوب هذا المجال في العديد من دول العالم من فوضى وقصور في اتباع الأصول العلمية والتدريسية.

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، أكد خلال ترؤسه اجتماع المجلس الوزاري للتنمية أن تطوير المنظومة التعليمية محل اهتمام مباشر من القيادة الرشيدة؛ لما لها من أثر في تمكين الدولة من تحقيق رؤيتها، وإسهامها في جميع المؤشرات الأساسية المتعلقة بالتنافسية والتنمية البشرية ونوعية الحياة، وشدد على ضرورة: «جودة البرامج التعليمية المقدمة واتساق مخرجاتها مع المستويات العالمية واحتياجات سوق العمل، لنضمن الوصول إلى نظام تعليمي متفرد ونموذجي يلبي تطلعات المجتمع، ويعزز تنافسية التعليم العالي».

المطلوب في المحصلة هو الوصول إلى نظام تعليم عالٍ شامل ومتكامل يحقق هدفين أساسيين، هما: أن تكون الإمارات في مقدمة دول العالم في جودة التعليم وتمييز مخرجاته وامتلاكها المهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع علوم العصر وتقنياته، وتلبية احتياجات الدولة من القوى البشرية المواطنة المؤهلة القادرة على إدارة مراحل عمليات التنمية كافة، وفي جميع المجالات الإدارية والفنية والتخصصية.

إن تنافسية الإمارات وتمييزها نهج ثابت ومبدأ راسخ لا يقبل النقاش، وتؤكد القيادة الرشيدة في كل مناسبة، والتعليم العالي ركيزة مهمة من ركائزها، وتطويره بما ينسجم مع رؤية الدولة عامل حاسم في تعظيم إمكاناتها وقدراتها في هذا المجال، وهو ما يتم من خلال تأهيل مدخلاته وتجويد مخرجاته بالتعاون والتشارك مع القطاعات المعنية في المجتمع.



## دولة الإمارات ومصر.. شراكة استراتيجية

تعد العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية نموذجاً لما يجب أن تكون عليه العلاقات الثنائية بين الدول العربية الشقيقة، وقد تطورت هذه العلاقات بشكل تراكمي إلى أن وصلت إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، في ظل ما يجمع بين الدولتين من روابط عميقة على المستويات كافة، فضلاً عن المصالح المشتركة بينهما.



ويمكن اكتشاف مدى ما وصلت إليه العلاقات الثنائية بين الدولتين من التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الاقتصادية بينهما، حيث نمت قيمة التجارة الخارجية بين دولة الإمارات ومصر خلال عام 2018 إلى 5.48 مليار دولار (20.1 مليار درهم)، مقابل 4.8 مليار دولار (17.6 مليار درهم) عام 2017، بنمو 14%، وارتفعت الواردات إلى 2.1 مليار دولار خلال 2018، مقابل 1.9 مليار دولار بزيادة 10.5%، كما نمت الصادرات غير النفطية إلى 1.09 مليار دولار، مقابل 0.75 مليار درهم بزيادة 45%، وزادت قيمة إعادة التصدير إلى 2.48 مليار دولار، مقابل 1.97 مليار دولار بنمو 25%، وفقاً لتقرير التجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات ومصر 2018. ووفقاً لتصريحات أدلى بها مؤخراً عبدالله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، فإن دولة الإمارات تحتل المرتبة الأولى من بين دول العالم المستثمرة في مصر بإجمالي رصيد استثمار تراكمي يصل إلى 55.2 مليار درهم (15 مليار دولار). وتعمل في مصر أكثر من 1000 شركة تمارس نشاطها في العديد من المجالات الإنتاجية والخدمية.

ويبقى القول، إنه وفي ظل ما شهدته العلاقات الإماراتية-المصرية خلال الفترة الماضية من تطورات هائلة، فإن المستقبل يبشر بالمزيد من ترسيخ هذه العلاقات بين الدولتين الشقيقتين، وهو ما سيكون له مردوده الإيجابي، ليس على الطرفين فقط، وإنما على المنطقة العربية بأسرها في ظل الثقل الاستراتيجي لكل من أبوظبي والقاهرة.

تعد العلاقات بين دولة الإمارات العربية ومصر من العلاقات المتميزة على صعيد العلاقات العربية لكلا الطرفين. وقد تطورت هذه العلاقات على مر العقود حتى وصلت خلال المرحلة الحالية إلى مستوى متقدم للغاية، مستندة في ذلك إلى العديد من الروابط التي تجمع بين الطرفين، والمصالح الحيوية التي تربط بينهما، مستندة كذلك، كما يؤكد العديد من الخبراء، إلى رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، اللذين تربطهما علاقات أخوية ويتمتعان بثقل سياسي كبير، باعتبارهما من القادة الحكماء الذين أسهموا في الارتقاء ببلادهم والحفاظ على أمنها، في ظل أحداث خطيرة ومتلاحقة تشهدها المنطقة.

وتؤكد التصريحات التي أدلى بها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، خلال حضور سموه افتتاح قاعدة «برنيس العسكرية» في نطاق المنطقة الجنوبية العسكرية في محافظة البحر الأحمر، بجمهورية مصر العربية إضافة إلى تنفيذ «قادر 2020» أضخم مناورة بالذخيرة الحية تشارك فيها عناصر من القوات الجوية والبحرية والإنزال البرمائي المصرية، المدى الذي وصلت إليه العلاقات الإماراتية-المصرية، حيث أكد سموه أن العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية أخوية واستراتيجية، وتتسم بعمقها وتجذرها على المستويين الرسمي والشعبي في ظل الرؤى المتسقة بين قيادتهما، والحرص المشترك على التشاور المستمر حول القضايا والملفات والتحديات في البيئتين الإقليمية والدولية والإيمان بوحدة الهدف والمصير. وقال سموه: «إن القوات المسلحة المصرية ليست حصناً لمصر الشقيقة فقط، وإنما هي قوة لكل العالم العربي، لأن قوة مصر هي قوة للعرب جميعاً»، مضيفاً أن «مصر بقواتها المسلحة القوية والمتطورة تمثل عنصر استقرار وسلام في المنطقة».

## الإمارات.. حضور عالمي مؤثر في الطاقة المستدامة

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة بذل الجهود في تعزيز التنمية المستدامة وممارسة أدوار إيجابية ومؤثرة في قطاع الطاقة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية؛ مؤكدة حضورها في المجتمع الدولي، وحشده وتحفيزه على التعاون المشترك في مجالات الاستدامة والطاقة المتجددة.

كانت دولة الإمارات من أوائل الدول التي ركزت اهتماماتها وسياساتها على نشر حلول الطاقة المتجددة والاستثمار فيها؛ فوفقاً لمعالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير دولة رئيس مجلس إدارة «مصدر»، فإن محفظة مشاريع الطاقة المتجددة نمت بنسبة تزيد على 400% على المستوى المحلي خلال السنوات العشر الماضية، كما تم إطلاق مشاريع طاقة متجددة بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ نحو 12 جيجاواط، تتوزع على خمس وعشرين دولة، من خلال المبادرات والمشاريع التي قامت بها الجهات المتخصصة؛ مثل مجمع الشيخ محمد بن راشد للطاقة الشمسية، وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر» وغيرها.

وستصبح دولة الإمارات، خلال العام الجاري، أول دولة في المنطقة تشغل محطة طاقة نووية سلمية للأغراض التجارية؛ انطلاقاً من مساعيها لتنويع محفظة مشاريعها في الطاقة النظيفة. وبحسب محمد جميل الرمحي، الرئيس التنفيذي لـ «مصدر»، فإن استثمارات الشركة عالمياً تجاوزت 51.5 مليار درهم (14 مليار دولار)، حيث تواجد في أكثر من 30 دولة. كما سيشهد العام

الجاري إعلان مشاريع كبرى لها في عدد من الدول، كمصر والولايات المتحدة وقارة أستراليا. أما شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) فستخفض من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة إضافية تبلغ 25% بحلول عام 2030. كما يتم العمل على الحد من استهلاك المياه العذبة إلى أقل من 0.5% من إجمالي الاستهلاك، وزيادة التقاط الكربون وتخزينه بنسبة 500%، وزراعة 10 ملايين شجرة قمر في منطقة الظفرة في أبوظبي؛ لتسهم في حماية التنوع البيولوجي في المناطق البرية والبحرية، ومجموعة أخرى من المبادرات؛ كبناء محطات توليد كهرباء جديدة وصديقة للبيئة، تسد احتياجات الطاقة بطرق مستدامة وبأسعار معقولة، وتحدّ من الآثار البيئية الناتجة عن المصادر التقليدية للطاقة.



يُنظر إلى تنظيم دولة الإمارات العربية المتحدة دورة هذا العام من «أسبوع أبوظبي للاستدامة 2020»، تحت عنوان «تسريع وتيرة التنمية المستدامة»، في الفترة من 11 - 18 يناير الجاري، في مركز أبوظبي الوطني للمعارض «أدنيك»، بكثير من الأهمية، بوصفه حدثاً عالمياً جمع متخصصين وخبراء ومفكرين في مجالات الطاقة المتجددة. كما تعدّ استضافة دولة الإمارات وتنظيمها هذا الحدث السنوي الضخم إحدى أبرز الأجندات التي تعمل عليها الدولة ومؤسساتها؛ انطلاقاً من التزاماتها الدولية في قضايا حماية المناخ والتنمية المستدامة الرامية إلى حماية البيئة، وتوفير مستقبل مستدام للأجيال القادمة؛ حيث قامت الدولة وخلال العقد الماضي بتنفيذ مجموعة من مشاريع الطاقة المتجددة التي تتماشى مع استراتيجيتها للطاقة 2050، في سبيل تحقيق التوازن بين إنتاج الطاقة واستهلاكها، وتنويع مزيج الطاقة للوصول إلى هدف 50% من الطاقة النظيفة بحلول عام 2050.

وبحسب صقر غباش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي، فإن دولة الإمارات أسهمت عالمياً في تطوير عدد من المشاريع، من خلال مجموعة من المؤسسات أهمها: صندوق أبوظبي للتنمية الذي خصص ملايين الدولارات

مساعدات تنموية حسّنت من حياة ملايين الناس في الدول النامية، والمتعلقة بحلول الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة النظيفة. «أسبوع أبوظبي للاستدامة» الذي بدأت انطلاقته منذ عام 2008، ويركز على تحفيز الحوار العالمي حول الاستدامة، في مجالات الطاقة المتجددة والتغير المناخي والمياه والغذاء ومستقبل التنقل واستكشاف الفضاء والتكنولوجيا، وكل المجالات التي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، يهدف إلى تعزيز التمويل المستدام وتوجيه رأس المال نحو الاستثمارات التي لها انعكاسات إيجابية على قضايا الاستدامة، من خلال الجمع بين الجهات الاستثمارية وأصحاب الأفكار المبتكرة لصياغة شراكات تسهم في الوصول إلى حلول مستدامة تسهم في الحد من تداعيات التغير المناخي. لقد

## تعزير الاقتصاد العُماني مطلب أساسي في عصرها الجديد

تناولت الكاتبة، ياسمينا أبوزهور، في مقالها المنشور في معهد «بروكينغز»، تولي السلطان هيثم بن طارق آل سعيد، الحكم في سلطنة عُمان خلفاً للسلطان قابوس بن سعيد، حيث استعرضت الإنجازات التي قام بها السلطان الراحل، والمتطلبات اللازمة لتحسين الاقتصاد، وتعزيز قوته في المرحلة الراهنة.



وهي هيئة تمثيلية من مجلسين، والتي انتخبت في عام 2003 من خلال الاقتراع العام بدلاً من الاقتراع المحدود. وفي عام 1997، تم إنشاء مجلس الدولة في عام 1997، الذي تم تعيين جميع أعضائه من قبل السلطان من أجل مساعدته على تنفيذ استراتيجياته التنموية والاقتصادية والثقافية.

وتحت حكم السلطان قابوس، تطورت وازدهرت البنية التحتية في عُمان وتم بناء مطارات دولية ورفع مستواها وبناء شبكة من الطرق، كما تم إنشاء الموانئ وشُيِّدت مبانٍ جديدة للمكاتب والمتاجر، والأهم من ذلك أنه لم يهمل المناطق الداخلية في عُمان لصالح المنطقة الساحلية. وأنشأ السلطان قابوس المدارس والجامعات، وبنى مراكز فنية ودار أوبرا، واستثمر في نظام الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في سلطنة عُمان. كما أنفق الكثير من الأموال لتطوير جيش ملائم؛ مما وفر فرص عمل للعُمانيين.

ويتمتع الاقتصاد العُماني حالياً بالاستقرار النسبي؛ الأمر الذي يستدعي تصميم خطة لتنويع الاقتصاد بعيداً عن الموارد الطبيعية، حيث اتخذت الحكومة خطوات نحو تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية. وأدت هذه الخطوات فعلاً إلى تقليل الاعتماد على النفط، لكنها ليست كافية، على حد تعبير الكاتبة، من أجل تعزيز قوة الاقتصاد العُماني. فعلى سبيل المثال، شكل قطاع السياحة نحو 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وباستطاعة الحكومة العُمانية رفع هذه النسبة من خلال تسهيل متطلبات الحصول على التأشيرات للمزيد من الجنسيات. ومن المهم أيضاً خلق المزيد من فرص العمل ومتابعة عملية توطين الوظائف، وتدريب المواطنين العُمانيين، وتنمية مهاراتهم في القطاعات غير النفطية.

توفي السلطان العُماني قابوس بن سعيد آل سعيد، عن عمر يناهز 79 عاماً، في العاشر من الشهر الجاري. ولم يكن لدى السلطان، الذي حكم سلطنة عُمان منذ عام 1970 أي أطفال أو أشقاء، ولكن عملية انتقال الحكم تمت بسلاسة، حيث قام المجلس الملكي للأسرة بتعيين هيثم بن طارق آل سعيد، ابن عم السلطان قابوس، خلال 24 ساعة من وفاته، بناءً على توصية منه. وقد شغل السلطان الجديد، البالغ من العمر 65 عاماً، منصب وزير التراث والثقافة من عام 2002 وحتى صعوده إلى العرش، كما شغل أيضاً منصب أمين عام وزارة الخارجية من عام 1994 إلى عام 2002، ومنصب وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية من عام 1986 إلى عام 1994.

ومما لا شك فيه أن مرض السلطان قابوس وموته قد هزَّ العُمانيين، فقد كان الأب المؤسس لعُمان الحديثة وتولى دوراً كبيراً في الشؤون الداخلية والخارجية العُمانية، وكان يترأس الدولة والحكومة والجيش، وأدار سياسة خارجية تركز على دبلوماسية لبقة في منطقة محفوفة بالمخاطر. وعلى الرغم من حكمه الرشيد، فقد كانت سلطنة عُمان في ظل حكم السلطان الراحل تعاني صعوبات اقتصادية؛ ما تسبب باحتمالات أن تؤدي هذه التحديات، إضافة إلى توقعات التغير السكاني، إلى تعقيد المشهد الاقتصادي لسلطنة عُمان في المستقبل القريب بحسب الكاتبة. لذلك يجب أن يركز السلطان الجديد على إيجاد المزيد من فرص العمل وتنويع الاقتصاد العُماني بعيداً عن النفط.

في 23 يوليو 1970، تولى السلطان قابوس سدة الحكم، وكانت عُمان في حينه تفتقر إلى البنية التحتية والمستشفيات والمدارس. ومن خلال استغلاله الحكيم عائدات الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز الطبيعي والمعادن، تمكن السلطان الراحل من تحديث سلطنة عُمان وتطوير بنيتها التحتية وتطوير الرعاية الصحية وأنظمة التعليم، بالإضافة إلى مختلف القطاعات المدرة للدخل، بما في ذلك السياحة ومصائد الأسماك والزراعة. أما فيما يتعلق بالسياسة، فقد أنشأ السلطان قابوس حكومة بوزارات جديدة؛ وفي نهاية عام 1972، تولى الراحل مهام رئيس الوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزارة الداخلية والدفاع والمالية. وفي عام 1981، أسس الجمعية الاستشارية،



## الإمارات الأولى إقليمياً والـ 22 عالمياً في الاستعداد الرقمي



الـ 14 في سهولة ممارسة الأعمال، وهو المكون الذي يقيس جودة البنى التحتية ومدى دعم السياسات التنظيمية للشركات الجديدة، في حين حلت في المركز الـ 19 في جودة البنى التحتية للتكنولوجيا، والمرتبة الـ 20 في البيئة الداعمة للابتكار، والـ 29 عالمياً في رأس المال البشري، والـ 39 في مكون الاحتياجات الأساسية التي تساعد السكان على الازدهار، والـ 49 في مكون الاستثمارات الحكومية والخاصة في مشاريع التكنولوجيا والابتكار.

حلت دولة الإمارات الأولى أوسطياً والـ 22 عالمياً على مؤشر الاستعداد الرقمي، الصادر مؤخراً عن «سيسكو سيستيمز»، الشركة العالمية المتخصصة في مجال تقنية المعلومات والشبكات، متفوقة بذلك على دول مثل فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وروسيا. وأوضحت «سيسكو» أنه مع تقدم التقنيات الرقمية بوتيرة سريعة وربط الناس ببعضهم، بات بالإمكان الوصول إلى مصادر المعرفة والخدمات والموارد بسهولة كبيرة، نتيجة التطورات التكنولوجية الأخيرة. واعتمدت «سيسكو» على بيانات وإحصاءات صادرة عن مؤسسات عالمية، مثل البنك الدولي ومنتدى الاقتصاد العالمي والأمم المتحدة لتقييم مجموعة من المكونات المرتبطة بعضها ببعض، وقياس مدى تأثيرها على الاستعداد الرقمي في الدول التي شملتها الدراسة، وبالبلغ عددها 141 دولة حول العالم.

وحلت دولة الإمارات في المركز الخامس عالمياً في مكون الاعتماد على التكنولوجيا، الذي يقيس مستوى توفر التكنولوجيا واستخدامها والاعتماد الحالي عليها، ما يعكس مستويات الاستعداد الرقمي للدولة. كما جاءت في المركز

## ارتفاع عدد حفارات النفط في أمريكا للمرة الأولى في أربعة أسابيع

أضافت شركات الطاقة الأمريكية هذا الأسبوع حفارات نفطية للمرة الأولى في أربعة أسابيع، برغم أن وتيرة النمو في إنتاج قياسي لل خام الأمريكي من المتوقع أن تتباطأ. وقالت شركة بيكر هيزول لخدمات الطاقة، أمس الجمعة، في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن الشركات أضافت 14 حفاراً نفطياً في الأسبوع المنتهي في السابع عشر من يناير الجاري، ليصل إجمالي عدد الحفارات النشطة إلى 673. وفي الأسبوع نفسه قبل عام، كان هناك 852 حفاراً قيد التشغيل. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية هذا الأسبوع أن وتيرة نمو إنتاج النفط ستراجع إلى 3% في عام 2021، وهو أدنى معدل منذ عام 2016. ويقارن ذلك مع زيادة متوقعة بنسبة 9% في العام المنصرم 2020 إلى مستوى قياسي جديد عند 13.3 مليون برميل يومياً، وزيادة بلغت 18% في عام 2019.

## الذهب يتوجه لأسوأ أداء أسبوعي في شهرين

ارتفعت أسعار الذهب، أمس الجمعة، بينما التداولات تجري في نطاق ضيق؛ إذ يحجم المستثمرون عن تكوين مراكز في غياب أنباء محفزة، لكن المعدن الأصفر يمضي على مسار تسجيل أكبر انخفاض أسبوعي في شهرين، في الوقت الذي غذى فيه «اتفاق المرحلة واحد» التجاري، الذي طال انتظاره بين الولايات المتحدة والصين، الشهية للمخاطرة. وزاد الذهب في المعاملات الفورية 0.2% إلى 1555.14 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 06.02 بتوقيت جرينتش، متجهاً صوب تسجيل انخفاض على أساس أسبوعي بنسبة 0.4% وهو الأكبر منذ الأسبوع المنتهي في الثامن من نوفمبر. وصعدت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 0.4% إلى 1556.90 دولار. وقال إليا سبيفاك، محلل العملة لدى ديلي إف.إكس: «يبدو أن المحفزات نفذت في الأجل القريب جداً. أسعار (الذهب) تستوعب التقلب الذي وقع في الآونة الأخيرة، وهي بشكل أساسي في وضع الانتظار والترقب». وألحق النزاع التجاري المستمر منذ 18 شهراً بين أكبر اقتصادين في العالم الضرر بالاقتصاد العالمي، ودفع أسعار الذهب للارتفاع 18% في العام الماضي. ويُعتبر الذهب أصلاً آمناً في أوقات الضبابية السياسية والاقتصادية. وتنفس الأسواق المالية الصعداء على نحو طفيف بعد الإعلان الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين.



## المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة



تأليف: مسعود ضاهر  
تاريخ النشر: 2009

تقدم هذه الدراسة صورة لمواقف بعض المستعربين اليابانيين من القضايا العربية في القرن العشرين. وتسلط الضوء على الأسباب العميقة التي أسهمت في ولادة «الاستعراب الياباني»، وتمايزه عن الاستشراق الغربي. وتظهر مساندة بعض المستعربين اليابانيين للقضايا العربية، الوطنية منها والتحررية، ومواقفهم المتوازنة تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي. وعرفت الدراسة بأبرز رواد الاستعراب الياباني، وبعض عناوين دراساتهم في مجال التاريخ العربي والتراث الإسلامي.

جاء تطور الدراسات العربية في اليابان بمثابة الوجه الإيجابي للآثار السلبية التي تركها قرار حظر النفط العربي عام 1973 على الاقتصاد الياباني. فقد سارعت حكومات اليابان المتعاقبة إلى تبني سياسة جديدة أدت إلى زيادة الاهتمام بقضايا العرب وتاريخهم وآدابهم وتراثهم وتعاليم الإسلام، ودراسة التيارات الإسلامية الأصولية المعاصرة، ومشروع الشرق الأوسط الجديد، وغيرها. ومنذ عام 1978 بدأت مسيرة غير منتظمة للمؤتمرات الثقافية المشتركة بين الباحثين العرب واليابانيين. وما لبثت أن أصبحت سنوية ومنتظمة تقريباً، وكثيراً ما عقد أكثر من مؤتمر في العام الواحد بين الجانبين منذ مطلع القرن الحالي.

لقد كانت الدراسات اليابانية عن العالمين العربي والإسلامي قبل منتصف السبعينيات من القرن العشرين تسير بخطى بطيئة بسبب القطع مع المرحلة السابقة التي وضعت تلك الدراسات في خدمة الإمبريالية اليابانية على غرار التأثير السلبي لمقولات الاستشراق الغربي وتأثر الباحثين اليابانيين به بصورة مباشرة وكثيفة، وكان لجيل الرواد الجدد من أمثال إيتاغكي، وناكاؤوكا، وغوتو، وميكي، وهاياشي، وإيكيدا وغيرهم أثر حاسم في ولادة نوع جديد من الدراسات اليابانية، ينظر إلى القضايا العربية والإسلامية بعيون يابانية منصفة وليس بعيون غربية.

قطع الباحثون اليابانيون شوطاً بعيداً على طريق بلورة مقولاتهم الخاصة حول القضايا العربية والإسلامية بحيث لم يعد بإمكان الباحثين العرب تجاهلها أو التقليل من أهميتها. وتميزت دراساتهم بمواقف علمية رصينة تظهر فهماً معمقاً لتاريخ الشعوب العربية والإسلامية وحضاراتها. وتولت المجلة السنوية للجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط مهمة تأطير الباحثين اليابانيين والآسيويين المهتمين بقضايا الشرق الأوسط، واحتضان الشباب منهم، والبحث عن مصادر لتمويل

مشروعات بحثية طويلة الأمد تشكل سنداً موثقاً لتنمية الدراسات الشرق أوسطية في اليابان وباقي دول جنوب شرقي آسيا. وفتحت قنوات مهمة للتواصل الثقافي مع الباحثين اليابانيين لإقامة التواصل المباشر والدائم مع نسبة متزايدة من الباحثين العرب.

وكانت المؤتمرات والندوات المشتركة بين الباحثين العرب واليابانيين تتناول تاريخ اليابان، وثقافتها، ونهضتها، والاقتصاد الياباني، ومشكلات بناء الدولة والمجتمع وغيرها. كما شارك الباحثون والطلبة اليابانيون في كثير من الندوات العلمية التي تناولت مشكلات العالم العربي، والأزمة اللبنانية، والصراع العربي - الصهيوني، والأسباب العميقة لصحوة الإسلام السياسي، والتيارات الأصولية في العالم العربي، والعلاقات السياسية والاقتصادية الثقافية بين العرب واليابان. فبات لدى اليابان عدد متزايد من الأساتذة المهتمين بالدراسات العربية والإسلامية، ومنهم من استضيفوا كأساتذة محاضرين في جامعات عربية، وأصبحوا يشكلون قاعدة صلبة لتعزيز العلاقات الأكاديمية والثقافية بين العرب واليابانيين.

وعندما ترجمت كتابات إدوارد سعيد عن الاستشراق على نطاق واسع إلى اليابانية، أثارت ردود فعل إيجابية لدى عدد

القليلة الماضية. وهي تتميز بقدرة عدد متزايد من الباحثين الجدد على الكتابة باللغة العربية مباشرة. وتقدم الدليل القاطع على بداية مرحلة متميزة في الدراسات اليابانية تفتح آفاقاً رحبة للتعاون الإيجابي مع الباحثين العرب، وباللغة العربية. بدورهم، بات الباحثون العرب يولون الدراسات العربية في اليابان وباقي الدول الآسيوية، خاصة في الصين وكوريا والهند الاهتمام الكافي. وابتعدوا تدريجياً عن إطلاق أحكام قيمة على تلك الدراسات بعد وصفها بأنها مستمدة من مقولات الاستشراق الغربي الذي يتجاهل المصادر العربية والإسلامية بلغاتها الأصلية. وكان لغياب التواصل العلمي المباشر لعقود طويلة بين الباحثين العرب واليابانيين، وغياب أو تعثر مراكز البحوث العلمية العربية المتخصصة في دراسة خصائص الاستعراب الياباني الدور الأساسي في التجاهل غير المبرر للدراسات العربية في اليابان.

تشير الدراسة إلى بعض السمات الخاصة التي تضمنها مصطلح «الاستعراب الياباني»؛ فإلى جانب إتقان اللغة العربية، تبرز أهمية الترجمة التي يقوم بها المستعرب إلى اللغة اليابانية. وهي تتضمن ترجمة دراسات، وأبحاث، وروايات عربية، إلى جانب ترجمة أبرز ما تنشره مراكز الأبحاث العربية، والمراكز الإلكترونية العربية، والمجلات، والصحف العربية إلى اللغة اليابانية. وتنتشر ترجماتهم عبر دور النشر ووسائل الإعلام اليابانية، وفي الصحافة اليومية، كما تستخدم في الأبحاث العلمية.

كما يشير مصطلح «المستعرب الياباني» في هذه الدراسة إلى الباحث الياباني المهتم بقضايا العالم العربي، ومنها قضايا إسلامية مركزية. ولجأ اليابانيون مؤخراً إلى استخدام مصطلح «الباحث الياباني في شؤون الشرق الأوسط»، وأسسوا جمعية كبيرة لهذا الغرض. إلا أن هذه الدراسة آثرت استخدام مصطلح «الاستعراب الياباني»، و«الدراسات العربية في اليابان» لإظهار خصوصية القضايا العربية وكيفية النظر إليها في اليابان، وعدم تذويها ضمن مصطلح الشرق الأوسط، أو الدراسات التركية والإيرانية في اليابان.

وتوصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات والدروس المستفادة عربياً بشأن البعد الثقافي في عملية التحديث اليابانية، وتوظيف الثقافة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودور الاستعراب الياباني في تقديم صورة موضوعية عن العرب وعن خصوصية الثقافة العربية، ودور المؤسسات الثقافية في الحوار الإيجابي لتعزيز الروابط بين العرب واليابانيين، وفتح آفاق مستقبلية لحوار مبرمج عبر مؤتمرات وندوات ثقافية مشتركة بين الجانبين.

كبير من الباحثين اليابانيين. وتبنى معظمهم الانتقادات التي وجهها للاستشراق الغربي عن العالمين العربي والإسلامي. وتتميز العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بنشاط ملحوظ، كماً ونوعاً، في المجال الثقافي بين اليابان وغالبية الدول العربية والإسلامية، مع اهتمام ياباني متزايد بمشكلات شعوب منطقة الشرق الأوسط، واهتمام عربي بخصوصية النهضة اليابانية ومدى استفادة العرب من دروسها. وكانت المحصلة العامة إيجابية جداً عبر سلسلة من المؤتمرات والندوات الثقافية التي باتت تتعقد سنوياً وبصورة منتظمة بين الجانبين.

مع ذلك، مازالت الدراسات اليابانية عن العرب والإسلام تصنف في خانة الدراسات الحديثة العهد ولم تظهر تمايزها التام عن المدارس الاستشراقية الغربية. ورغم أسبقية الدراسات الأوروبية والأمريكية في هذا المجال، فإن الدراسات اليابانية عن العالم العربي تميزت بسمات خاصة يمكن إجمالها على الشكل التالي:

أنها دراسات علمية لا توظف في خدمة مشروع سياسي ياباني للسيطرة على موارد العرب الطبيعية واستغلال شعوبهم. كما أنها سعت، منذ البداية، إلى التمايز الواضح عن مقولات الاستشراق الغربي. وساندت نخبة من كبار الباحثين اليابانيين الحركات التحررية في العالم العربي. وأقامت صلات مباشرة مع النخب الثقافية العربية. وحللت النظم الدستورية، ومشكلات التنمية، والتعليم، والتصنيع، والتحديث، والتنوع العرقي، واللغوي، والطائفي، وقضايا المياه، والهجرة، وتشكل المدن العربية، واستقرار البدو، وغيرها.

لقد درس الباحثون اليابانيون بدقة المشكلات الكبرى التي تعوق بناء الدولة الديمقراطية الحديثة في العالم العربي بسبب هيمنة ذهنية القمع والاستبداد والتسلط الفردي والحزبي. واتخذ بعضهم مواقف منصفة من الصراع العربي - الصهيوني. وقدمت الدراسات اليابانية صورة موضوعية وإيجابية عن الدين الإسلامي. ويتفهم عدد متزايد من الباحثين اليابانيين الأسباب العميقة التي تدفع بعض التيارات والقوى العربية إلى التمسك بتعاليم الدين الإسلامي، لا بدافع التعصب الديني ومساندة التيارات الأصولية، وإنما لبناء نظم سياسية على قواعد حضارية لا يجوز التخلي عنها، ورفض كل أشكال التحديث التي تقود إلى تغريب كامل وإلى استلاب الإرادة العربية تجاه الغرب. وأقام عدد كبير من الباحثين اليابانيين نوعاً من التمايز العلمي الدقيق بين الإسلام كدين ومنظومة شرائع ونظم فكرية، وبين التوظيف السياسي للدين.

وبدأت مرحلة جديدة من الدراسات اليابانية في السنوات

مؤشر

# الإرهاب العالمي

# 2019

الدول الأكثر تضرراً من الإرهاب عام 2019 هي:

أفغانستان، العراق، نيجيريا، سوريا، باكستان، الصومال، الهند، اليمن، الفلبين، والكونغو الديمقراطية.



نسبة تراجع ضحايا العمليات الإرهابية في العالم منذ عام 2014.

52%

انخفاض تأثير الإرهاب على الاقتصاد العالمي

من حوالي 45.5 مليار دولار عام 2017 إلى حوالي 33 مليار دولار خلال عام 2018.



70% نسبة تراجع ضحايا العمليات الإرهابية في أوروبا الغربية منذ عام 2012.



خلال السنوات الـ 5 الماضية زاد الإرهاب اليميني المتطرف في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأوقيانوسيا:



تأثر 19 دولة بالمجمات في هذه المناطق.

77 عدد ضحايا الإرهاب عام 2019.